● أخبار قصيرة

افتتاح أكبر محطة تحلية مياه في الشرق الأوسط في سيستان وبلوشستان

قال العضو المنتدب لشركة "آبفا": إن إيران أنفقت ٢/٨ تريليون تومان على مشاريع تحلية المياه و١/٢ تريليون تومان على الآبار وخطوط النقل. مضيفاً: إن مشروع إمدادات المياه هذا والذي تبلغ تكلفته ٤ تريليون تومان أصبح جاهزاً للعمل.
وأشار هاشم أميني، خلال مراسم افتتاح مشاريع المياه والكهرباء في سيستان وبلوشستان، إلى الجهود المبذولة لحل مشكلة إمدادات المياه خاصة في الجزء الشمالي من المحافظة، وقال: بعد تنفيذ مشاريع حفر الآبار وإحداث جهاز لتحلية المياه بسعة ١٠٠ ألف مترمكعب، أصبح لدينا ضمان كمي ونوعي لإمدادات مياه الشرب لسيستان وبلوشستان وزاهدان، وهي مناطق كنا نشعر بالقلق الشديد تجاهها في مثل هذه الأيام من العام الماضي بشأن إمدادات المياه التي يحتاجها الأشخاص الذين يعيشون فيها.
وذكر: أنه تقرر تقليل اعتماد إمدادات المياه في شمال المحافظة في قطاع سيستان على الموارد المائية لمنطقة "جاه نيمه"، وقال: كان من المقرر أن يتم تشغيل محطة التحلية هذه، وهي أكبر محطة تحلية مياه مثبتة على الأرض نهاية هذا الأسبوع بحضور رئيس الجمهورية؛ لكنها ستدخل حيز التشغيل الخميس (اليوم) تخليداً لذكرى الرئيس الراحل. وأوضح أميني: تدخل المياه التي تبلغ ملوحتها ٢٠ ألف ميكروموس/سم إلى محطة تحلية سيستان، وتخرج المياه التي تبلغ ملوحتها ٢٧٣ ميكروموس/سم من محطة التحلية هذه، وتتمتع بجودة شرب جيدة جداً.

صادرات المنتجات الزراعية الإيرانية ترتفع بنسبة ٢٨٪

صدّرت إيران مليون و٥٦٢ ألف طن من المنتجات الزراعية بقيمة ٦٨٤ مليون دولار منذ بداية العام الإيراني الحالي (٢٠ مارس إلى ٢٠ مايو)، بزيادة قدرها ٢٨ بالمئة في القيمة على أساس سنوي. وأعلنت مصلحة الجمارك، الأربعاء، أن الصادرات الزراعية ارتفعت أيضاً بنسبة ٢٤ بالمائة من حيث الوزن. وصدرت إيران نحو مليون و ٢٦٠ ألف طن متري من المنتجات الزراعية بقيمة ٥٣٦ مليون دولار في نفس الفترة من العام الماضي. ومن حيث القيمة، فان أهم السلع الزراعية المصدرة خلال الفترة المذكورة هي التفاح بقيمة ٩٦/٣ مليون دولار، والفستق المقشر بقيمة ٧٤/١ مليون دولار، والبطيخ بقيمة ٧٣/٨ مليون دولار، والطماطم الحقلية بقيمة ٥٠/٣ مليون دولار، والطماطم الدفيئة بقيمة ٤٤/٧ مليون دولار.
وتشير الإحصائيات إلى أن المواد الزراعية تشكل نحو ٦/٦٦ بالمئة من الوزن الإجمالي و٨/٥٣ بالمئة من إجمالي قيمة صادرات إيران في نفس الفترة من العام الجاري. وقال المتحدث باسم لجنة العلاقات الدولية وتنمية التجارة التابعة لمجلس الصناعة والتعدين والتجارة: إن قيمة صادرات إيران من المنتجات الزراعية والغذائية زادت بنسبة ٢٢/٥ بالمئة في السنة التقويمية الإيرانية السابقة (المنتهية في ١٩ مارس).

رغم الحظر الأمريكي

نفط إيران.. طموح يفوق ٤ ملايين برميل؛ وطلب عالمي متنام

الوفاق/وكالات- تتجه إيران إلى المضي قدماً في رحلة بدأها رئيس الجمهورية الشهيد آية الله السيد إبراهيم رئيسي، بزيادة إنتاج النفط رغم العقوبات.
ويوم الأحد الماضي، أقر المجلس الاقتصادي الإيراني مقترحاً بزيادة إنتاج النفط إلى متوسط ٤ ملايين برميل يومياً خلال الفترة المقبلة. ووافق المجلس الاقتصادي، برئاسة الرئيس الإيراني بالوكالة محمد مخبر، على خطة لزيادة إنتاج النفط من متوسط ٣/٦ ملايين برميل يومياً ليصل إلى ٤ ملايين.
ويشكل هذا الإعلان رسالة إيرانية بأنها ستستكمل رحلة زيادة إنتاج النفط التي عززها الرئيس الشهيد آية الله رئيسي منذ توليه الحكم عام ٢٠٢١، حتى استشهاده خلال وقت سابق من الشهر الجاري.
وعندما تولى الشهيد رئيسي الحكم، كان إنتاج إيران النفطي يتراوح بين ٢/١ – ٢/٢ مليون برميل نفط يومياً، بينما وصل بحلول أبريل/نيسان الماضي إلى ٣/٢ ملايين برميل يومياً، وفق بيانات منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك".

الطلب العالمي

وتظهر بيانات "أوبك" أن دعوات الغرب بالتحول نحو الطاقة النظيفة وضخ استثمارات تريليونية فيها، لم تنجح حتى اليوم في خفض الطلب العالمي على النفط الخام.
وتشير البيانات إلى أن الطلب العالمي على النفط في ٢٠٢٤، سيبلغ ١٠٦/٥ ملايين برميل نفط يومياً، صعوداً من ١٠٢ مليون برميل يومياً في ٢٠٢٣.
وتعتقد "أوبك" أن استخدام النفط سيستمر في الارتفاع في العقود المقبلة، على عكس هيئات مثل وكالة الطاقة الدولية التي تتوقع أن يبلغ ذروته بحلول عام ٢٠٣٠.
في ٢٦ أبريل/نيسان كتب أمين عام "أوبك"، هيثم الغيص، مقالاً جاء فيها: أن "نهاية النفط لا تلوح في الأفق، لأن وتيرة نمو الطلب على الطاقة تعني أن البدائل لا يمكنها أن تحل محله بالمعدل المطلوب"، وقال: "العالم استثمر أكثر من ٩/٥ تريليونات دولار على تحول الطاقة خلال العقدين الماضيين، ومع ذلك ما تزال طاقة الرياح والطاقة الشمسية لا توفر إلا ما يقل قليلاً عن ٤٪ من الطاقة العالمية".

> عندما تولى الشهيد رئيسي الحكم، كان إنتاج إيران النفطي يتراوح بين ٢/١–٢/٢ مليون برميل نفط يومياً، بينما وصل بحلول أبريل الماضي إلى ٣/٢ مليون برميل يومياً

وأمام هذه التصريحات، يجد منتجو النفط وبينهم إيران، أن الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الطاقة التقليدية، ستكون أولوية في ظل وجود تباطؤ في استثمارات الولايات المتحدة -أكبر منتج للخام- بالنفط والغاز.
ويكتنف الغموض الكيفية التي ستضخ فيها إيران استثمارات لزيادة إنتاج النفط، إلا أن تسويق الخام الإيراني في الإلتفاف على العقوبات، قد يجعل الاستثمار واقعاً ممكناً.

تمويل خارجي

تعتبر عائدات النفط الخام والغاز الطبيعي مصدر دخل رئيسي لإيران بنسبة لا تقل عن ٧٠٪ من مجمل الإيرادات، بحسب بيانات الحكومة الإيرانية.
وفي فبراير/ شباط الماضي، قال محسن منصوري نائب رئيس الجمهورية: إن "عائدات البلاد من النفط زادت بمقدار ٢٠٪ في ٢٠٢٣ رغم الحظر الاقتصادي المفروض من واشنطن".
وقدرت وكالة الطاقة الدولية إجمالي الإيرادات التي حصلت عليها الحكومة الإيرانية نتيجة مبيعات النفط في عام ٢٠٢٣ بأكثر من ٥٤ مليار دولار. وتريد الولايات المتحدة أسعار نفط عالمية رخيصة، بحكم أنها أكبر مستهلك للنفط عالمياً بمتوسط ١٧ مليون برميل يومياً، وتستهلك أكثر مما تنتج بنحو ٤/٥ ملايين برميل يومياً.
وتحولت أسعار الوقود في الولايات المتحدة منذ الحرب الروسية - الأوكرانية إلى أزمة متصاعدة، مع بلوغ سعر غالون السولار إلى قمة تاريخية غير مسبوقة عند ٥/٥ دولارات.
وهنا، فان إنتاج إيران النفطي وضخ جزء منه في السوق العالمية خاصة إلى الصين - المصنفة ثاني أكبر مستهلك للنفط بمتوسط ١٣ مليون برميل يومياً - يزيد من المعروض ويقلل من الأسعار.

بقيمة ٤/٦ مليار دولار

وزير النفط: ٢٣ مشروعاً كبيراً سيدخلون حيز التشغيل قريباً

كشف وزير النفط الإيراني، أن ٢٣ مشروعاً كبيراً بقيمة ٤/٦ مليار دولار سيتم إدخالها حيز التشغيل خلال الأسابيع القليلة المقبلة والتي ستضيف ٣ ملايين طن إلى الطاقة الإنتاجية للمنتجات البتروكيماوية.
وقال جواد أوجي، الأربعاء، خلال مؤتمر صحفي: نستذكر شهداء الحكومة وخاصة رئيسنا العزيز السيد رئيسي، الذي كان يتابع بشكل مقرب صناعة النفط في البلاد والمشاريع التي تم إهمالها في الفترات السابقة، بما في ذلك مناقشة جمع غازات الشعلة وزيادة الطاقة الاستيعابية للبتروكيماويات، وخاصة قطاع سلسلة الصناعات المكملة وخطوط نقل المنتجات النفطية، ومناقشة قانون الهواء النظيف؛ ولحسن الحظ، وبعيداً عن المسائل والمشاريع الكبيرة التي كانت على جدول الأعمال، تابعت وزارة النفط أيضاً مناقشة زيادة الإنتاج والتصدير وإنتاج النفط والغاز والمنتجات النفطية ومنع بيع النفط الخام والاقتصاد المقاوم وبناء مصافي البترول.
وأضاف: نقوم أيضاً بتشغيل ٤٦٠ كيلومتراً من خطوط نقل المنتجات النفطية. كما كنا نقوم بنقل المنتجات البترولية من المصافي إلى نقاط الاستهلاك بشكل أساسي بواسطة ناقلات النفط، وسيتم تجميع هذه الناقلات بعد إنشاء خطوط الأنابيب هذه، وبحلول نهاية العام، سيكون لدينا ١٠٠٠ كيلومتر من خطوط نقل المنتجات النفطية، وفي الأسابيع القليلة المقبلة، سيتم بناء ٤٦٠ كيلومتراً من خطوط الأنابيب لنقل هذه المنتجات. واختتم وزير النفط حديثه قائلاً: خلال زيارة الرئيس الراحل الأخيرة إلى تبريز، كان من المفترض أن يفتتح مصفاة تبريز لتحسين جودة المنتجات النفطية، وكذلك بناء خط أنابيب بطول ٢٢٢ كيلومتراً من تبريز إلى أورمية.
ومع إنشاء خطوط المنتجات النفطية هذه، ربما يمكن توفير مابين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ ناقلة يومياً لمسافة الـ ٤٦٠ كيلومتراً تلك.

في الربع الأول من عام ٢٠٢٤

ارتفاع ملحوظ في صادرات الفستق الإيراني إلى أوروبا

ارتفعت صادرات الفستق الإيراني إلى أوروبا، في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٤، بنسبة ١٧٪ إلى ٣٤ مليون يورو، ما يعني أن المصدرون الإيرانيون تمكنوا من الاستحواذ على لقب ثاني أكبر مصدر للفستق إلى هذه القارة بعد الولايات المتحدة.
وتعرف إيران بعد الولايات المتحدة بأنها ثاني مصدر للفستق الحلبي في العالم.
ويعد انتشار سم الأفلاتوكسين أحد الأسباب التي أدت إلى انخفاض صادرات الفستق الإيراني إلى السوق العالمية، إذ تعهدت وزارة الجهاد الزراعي بالقضاء على هذه المشكلة في سبتمبر من العام الماضي واتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة على انتشار هذا السم بين المنتجات الزراعية بحيث تتمكن إيران من العودة إلى الأسواق الأوروبية.
ومع مرور نحو ثمانية أشهر، أعلن مركز الإحصاء الأوروبي أن صادرات إيران من الفستق إلى الاتحاد الأوروبي في الربع الأول من العام الجاري نمت بنسبة ١٧ بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي ووصلت إلى ٣٤ مليون يورو.
وبحسب هذا التقرير، الذي أورده موقع "إكو ايران"، واجهت صادرات الفستق بقشره الإيراني إلى أوروبا من يناير إلى مارس من هذا العام انخفاضاً بنسبة ٣٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي ووصلت إلى ٨/٧ مليون يورو. وفي الربع الأول من عام ٢٠٢٣، صدرت إيران ما يزيد عن ٩ ملايين يورو من الفستق بقشره إلى أوروبا.
من ناحية أخرى، شهدت صادرات إيران من لب الفستق إلى أوروبا أيضاً نمواً بنسبة ٢٦٪ في هذه الفترة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي ووصلت إلى ٢٥/٣ مليون يورو. وصدرت إيران ما قيمته ٢٠ مليون يورو من لب الفستق إلى أوروبا في الربع الأول من العام الماضي. كما تظهر البيانات المعلنة، أن ألمانيا كانت أكبر مستورد للفستق من إيران في الربع الأول من عام ٢٠٢٤، بحيث تم تخصيص ٧١٪ من صادرات الفستق الإيراني إلى ألمانيا والتي تبلغ ٢٤/٣ مليون يورو.